2026 ANNUAL INTERNATIONAL INTERDISCIPLINARY CONFERENCE AND RESEARCH EXPO (AIICARE)
Vol.3, No.1, 2026: December: 109-128

السياسات الاقتصادية الداعمة للعدالة بين الجنسين: إطار مقارن تكاملي بين المنظور الإسلامي ومقاربات السياسات الغربية المعاصرة

Economic Policies Supporting Gender Justice: An Integrative Comparative Framework between the Islamic Perspective and Contemporary Western Policy Approaches

وليد يحيى جهلان

طالب دكتوراه بالجامعة الإسلامية الحكومية سلاتيجا

Email: gahlan2000@gmail.com

Submission Track: Economics, Gender, and Sustainable Development

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بناء إطار مقارن تكاملي للسياسات الاقتصادية الداعمة للعدالة بين الجنسين، من خلال تحليل الأسس القيمية والحقوق الاقتصادية في المنظور الإسلامي، ومقارنتها بأدوات السياسات الغربية المعاصرة وآليات تنفيذها وقياس نتائجها، واعتمدت الدراسة مراجعة تحليلية مقارنة موجهة للنصوص المرجعية الإسلامية، والدراسات الأكاديمية المحكمة، والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية، ونظمت التحليل حول خمسة مستويات مترابطة: المرجعية القيمية، والتشريع والسياسة، والأدوات الاقتصادية، والمؤسسات والتنفيذ، والقياس والمساءلة، ويستند الإطار نظريًا إلى مقاصد الشريعة مرجعيةً معيارية، ومنهج القدرات معيارًا تقويميًا، وتحليل التنفيذ المؤسسي أداةً تشغيلية، مع الفصل بين مستوى الأسس المعرفية ومستوى الأدوات القابلة للتكييف، وأظهرت النتائج أن المنظور الإسلامي يقرر الكرامة الإنسانية، واستقلال الذمة المالية، وحق المرأة في التملك والكسب والتصرف المشروع، إلا أن بعض المجتمعات المسلمة تشهد فجوة بين إقرار هذه الحقوق وتطبيقها المؤسسي. كما تبين أن السياسات الغربية طورت أدوات تفصيلية لمنع التمييز، وتعزيز شفافية الأجور، وتنظيم إجازات الرعاية، وتوفير خدمات الطفولة، وإنتاج البيانات المصنفة، غير أن استمرار فجوات الأجور والمشاركة والقيادة وأعباء الرعاية يؤكد أن التشريع وحده لا يحقق العدالة الاقتصادية، وتقترح الدراسة إطارًا تكامليًا خماسيًا يربط القيم بالحقوق، ثم يحولها إلى أدوات ومؤسسات ومؤشرات قابلة للقياس، مع الاستفادة النقدية من الخبرات المعاصرة بما ينسجم مع المرجعية الإسلامية، ويوضح التطبيق التحليلي على قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في إندونيسيا أن التمويل لا يؤدي إلى التمكين تلقائيًا، بل يتطلب عدالة الوصول، وبناء القدرات، والشفافية، والمتابعة، وقياس الأثر في الدخل والأمن الاقتصادي والقدرة على اتخاذ القرار. وتخلص الدراسة إلى أن العدالة الاقتصادية تتحقق بتصميم سياسات سياقية تربط الحقوق بالتنفيذ والنتائج والمساءلة، لا بمجرد إعلان المساواة أو نقل نماذج جاهزة.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية؛ العدالة بين الجنسين؛ المنظور الإسلامي؛ التمكين الاقتصادي؛ الإطار التكاملي.

2026 ANNUAL INTERNATIONAL INTERDISCIPLINARY CONFERENCE AND RESEARCH EXPO (AIICARE)
Vol.3, No.1, 2026: December: 109-128

ABSTRACT

This study develops an integrative comparative framework for economic policies supporting gender justice by analysing the value foundations and economic rights of the Islamic perspective and comparing them with contemporary Western policy instruments, implementation mechanisms, and evaluation methods. It uses a focused comparative analytical review of Islamic normative sources, peer-reviewed studies, and reports from international institutions. The analysis covers five interconnected levels: value foundations, legislation and policy, economic instruments, institutions and implementation, and measurement and accountability. The framework is grounded in Maqāṣid al-Sharīʿah as its normative reference, the capability approach as its evaluative criterion, and implementation-focused institutional analysis as its operational lens, while keeping epistemological foundations distinct from transferable policy instruments. The findings show that the Islamic perspective affirms human dignity, independent financial capacity, and women's rights to ownership, earnings, and legitimate financial transactions. Nevertheless, some Muslim societies exhibit a gap between recognising these rights and implementing them institutionally. Western policy approaches have developed detailed instruments for preventing discrimination, promoting pay transparency, regulating care leave, providing childcare, and producing gender-disaggregated data. However, persistent gaps in wages, participation, leadership, and unpaid care demonstrate that legislation alone cannot achieve economic justice. The study proposes a five-level framework that links values to rights and translates them into measurable instruments, institutions, and indicators, while critically adapting contemporary experience to the Islamic normative framework. Its analytical application to Islamic microfinance in Indonesia shows that access to finance does not automatically generate empowerment; it must be accompanied by equitable access, capacity-building, transparency, monitoring, and measurement of its effects on income, economic security, and decision-making power. The study concludes that economic justice requires context-sensitive policies linking rights, implementation, outcomes, and accountability, rather than merely proclaiming equality or transferring ready-made models.

Keywords: *economic policies; gender justice; Islamic perspective; economic empowerment; integrative framework.*

INTRODUCTION – المقدمة

أصبحت العدالة بين الجنسين عنصرًا أساسيًا في تقييم جودة التنمية؛ إذ ترتبط بالاستدامة والنمو الاقتصادي والإنتاجية والحد من الفقر، كما تتشكل المشاركة الاقتصادية للنساء والرجال بفعل سياسات التعليم والعمل والأجور والضرائب والتمويل والحماية الاجتماعية والرعاية، ولذلك لا تمثل الفجوات في التعليم والعمل والقيادة قضية حقوقية فحسب، بل تؤثر كذلك في الاستفادة من المواهب، والإنتاجية، وتحقيق التنمية الشاملة (World Bank Group, 2024, pp. 2, 15, 22–26)

ويبيّن تقرير دولي حديث أن التقدم التشريعي لا يضمن بالضرورة تحقق النتائج الفعلية؛ إذ تمثل القوانين خطوة أولى، في حين قد يحد ضعف التنفيذ والإنفاذ من تحويل الحقوق القانونية إلى فرص واقعية، ويجسد تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون

2024 هذا التحول المنهجي من خلال التمييز بين الأطر القانونية، والأطر الداعمة لتنفيذ القوانين، وآراء الخبراء بشأن واقع حقوق المرأة في الممارسة، وذلك عبر 190 اقتصادًا (World Bank, 2024, pp. 19–21)

وتوضح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن فجوات الأجور والمشاركة الاقتصادية بين الجنسين لا ترجع إلى عامل منفرد؛ إذ ترتبط بالتوزيع غير المتكافئ لأعمال الرعاية غير المدفوعة وما يترتب عليه من تفاوت في ساعات العمل والأجور (OECD, 2023, p. 14).

كما تتأثر هذه الفجوات بتصميم إجازات الوالدين، وتوافر خدمات التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، ونظم الضرائب والتحويلات، وبفاعلية تدابير شفافية الأجور (OECD, 2023, pp. 230–238, 240–254, 267–273).

وفي المجتمعات الإسلامية، يقتضي بحث العدالة بين الجنسين التمييز بين المبادئ والحقوق التي تقررها النصوص الشرعية، وبين صور التطبيق التي تتأثر أحيانًا بالأعراف والتقاليد والتأويلات الاجتماعية؛ إذ تشير الدراسات إلى أن بعض مظاهر التمييز ضد المرأة ترتبط بالبنى الثقافية والأبوية أكثر من ارتباطها بجوهر التعاليم الإسلامية (Bishin & Cherif, 2017; Koburtay et al., 2023) ويتجلى إقرار الحقوق المالية للمرأة في قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ (The Clear Qur'an, 2016, 4:32)، بما يؤكد استحقاقها لما تحققه من كسب، كما أثبت القرآن حقها في الميراث بقوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ (The Clear Qur'an, 2016, 4:7). وتؤكد الدراسات القانونية المعاصرة أن هذه الحقوق تشمل التملك، وإدارة الأموال، وإبرام العقود، وممارسة الأنشطة الاقتصادية، على الرغم من استمرار بعض العوائق الثقافية والاجتماعية التي قد تحد من ممارستها عمليًّا (Bishin & Cherif, 2017; Hidayah, 2023; Ramli et al., 2023). كما عبّرت السنة النبوية عن النظيرية بين المرأة والرجل في الأحكام المشتركة بقول النبي ﷺ: «إنما النساء شقائق الرجال» (Al-Tirmidhī, 1975, Hadith 113). وبناءً على ذلك، تقوم العدالة في التصور الإسلامي على ضمان الحقوق، وتحقيق الإنصاف، وصيانة الكرامة الإنسانية، وتهيئة المجال للمشاركة المشروعة للمرأة والرجل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، في إطار منظومة متكاملة من الحقوق والمسؤوليات التي تقررها الشريعة (Booley, 2024; Hidayah, 2023).

وفي هذا الإطار، لا تنطلق المقارنة بين المنظور الإسلامي ومقاربات السياسات الغربية المعاصرة من افتراض وجود نموذجين متجانسين ومتقابلين بصورة مطلقة؛ فالمنظور الإسلامي يستند في أصوله إلى مرجعية دينية وأخلاقية وقانونية تربط الحقوق والواجبات بمقاصد العدالة والكرامة والتنمية الإنسانية (Chapra, 2008)، في حين لا تمثل سياسات المساواة في الدول الغربية نموذجًا واحدًا، بل تتنوع من حيث مفاهيمها وأولوياتها وأدواتها القانونية والاقتصادية والمؤسسية، كما تختلف تطبيقاتها باختلاف السياقات السياسية والاجتماعية (Walby, 2005). ومن ثم، تتركز المقارنة على تحليل أوجه الاتفاق والاختلاف في المبادئ والأدوات والنتائج، مع التمييز بين المبادئ الإسلامية وممارسات بعض المجتمعات المسلمة، وبين الأهداف المعلنة في السياسات الغربية ومستوى تنفيذها وآثارها الفعلية؛ إذ لا يُقاس نجاح سياسات المساواة بمجرد اعتمادها، وإنما بفاعلية أدواتها، ومستوى تنفيذها، والنتائج التحويلية التي تحققها في الواقع (Engeli & Mazur, 2018). وبالمثل، لا يمكن تفسير واقع الحقوق

الاقتصادية للمرأة في المجتمعات الإسلامية بالعامل الديني وحده؛ إذ تتفاعل معه مستويات التنمية الاقتصادية، والثقافة والأعراف الاجتماعية، والقوانين والسياسات العامة، وطبيعة المؤسسات السياسية، وبنية سوق العمل والمجتمع (الصوفي وآخرون، 2021، ص ص. 219–220، 224، 235–236؛ Spierings et al., 2009؛ Rahman, 2025). وعلى هذا الأساس، تتبنى الدراسة قراءة سياقية لكل تجربة، وتعمل على بناء إطار مقارن تكاملي يستفيد من الخبرات المعاصرة في حدود ما ينسجم مع المرجعية الإسلامية ويسهم في تحقيق مقاصد العدالة والكرامة والتنمية الإنسانية (Chapra, 2008).

وتكمن الفجوة البحثية في أن جانبًا من الأدبيات تناول الحقوق الاقتصادية للمرأة في المنظور الإسلامي من زاوية معيارية ركزت على بيان الأسس الشرعية والحقوق المقررة، في حين انصرف جانب آخر من الأدبيات المعاصرة إلى دراسة أدوات وسياسات تعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي في التجارب الغربية، ومع ذلك، لا تزال الدراسات التي تجمع في إطار تحليلي واحد بين المرجعية القيمية، والأداة الاقتصادية، وآليات التنفيذ، وقياس النتائج محدودة؛ الأمر الذي يترك فجوة بين مستوى التأصيل النظري ومستوى تصميم السياسات وتقويم آثارها.

وانطلاقًا من هذه الفجوة، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: كيف يمكن بناء إطار للسياسات الاقتصادية الداعمة للعدالة بين الجنسين يستند إلى القيم والحقوق التي تقررها المرجعية الإسلامية، ويستفيد بصورة نقدية وانتقائية من الخبرات المؤسسية والسياسات المعاصرة، بما يحافظ على الخصوصية المرجعية ويعزز فاعلية التطبيق وقياس النتائج؟

وتهدف الدراسة إلى توضيح الفروق المفاهيمية بين العدالة والمساواة والتمكين، وتحليل الأسس المرجعية والأدوات الاقتصادية وآليات التنفيذ في المنظور الإسلامي ومقاربات السياسات الغربية المعاصرة، والكشف عن الفجوات بين المبادئ والسياسات والممارسة في السياقات محل المقارنة، ثم اقتراح إطار تكاملي من خمسة مستويات يربط بين المرجعية القيمية، وتصميم السياسة، وأدوات التنفيذ، وقياس النتائج، والمساءلة.

وتتمثل الإضافة العلمية للدراسة في نقل المقارنة من مستوى المفاهيم والمبادئ العامة إلى مستوى بناء سلسلة سياسات مترابطة تبدأ بالمرجعية والقيم، وتمر بتصميم الأدوات وآليات التنفيذ، وتنتهي بقياس النتائج والمساءلة؛ بما يتيح تحويل المقارنة النظرية إلى إطار تحليلي يمكن توظيفه واختباره في دراسات ميدانية لاحقة.

وتتضح أصالة الإطار المقترح عند مقارنته بالأطر الدولية القائمة في مجال العدالة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة؛ فتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون يقيس ثلاثة أبعاد: الأطر القانونية، والأطر الداعمة لتنفيذها، وتقديرات الخبراء لواقع الممارسة (World Bank, 2024, pp. 19–21)، وتتمحور استراتيجية مجموعة البنك الدولي للمساواة بين الجنسين حول إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز رأس المال البشري، وتوسيع الفرص الاقتصادية وتيسيرها، وإشراك النساء في القيادة (World Bank Group, 2024)، وتحلل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أدوات السياسة العامة كإجازات الوالدين وخدمات الطفولة المبكرة ونظم الضرائب والتحويلات وشفافية الأجور (OECD, 2023)، بينما يقيس المؤشران التوأمان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في مجالات الصحة

والتعليم والإدماج في العمل والتمويل والمشاركة في صنع القرار (UNDP & UN Women, 2023). غير أن هذه الأطر تشترك في ثلاث سمات: أنها تتعامل مع المرجعية المعيارية بوصفها معطًى مسبقًا مستمدًا من منظومة حقوق الإنسان الدولية، فتبدأ التحليل من مستوى القانون أو المؤشر دون أن تجعل المرجعية القيمية مستوى تحليليًا قائمًا بذاته يُختبر اتساق السياسة معه؛ وأنها تقيس حالة النتائج أو حالة التشريعات أكثر مما تتتبع موضع الانقطاع في السلسلة الممتدة بينهما؛ وأنها لا تُدرج أدوات المالية الاجتماعية الإسلامية، كالزكاة والوقف والنفقة والتمويل المتوافق مع الشريعة، ضمن أدوات السياسة الاقتصادية للعدالة بين الجنسين، على الرغم من حضورها المؤسسي في كثير من المجتمعات المسلمة.

وعليه، تتحدد الإضافة النظرية للإطار الخماسي في ثلاثة عناصر: أولها، إدراج المرجعية القيمية مستوى أول قابلًا للتقويم يحدد غاية السياسة وحدود وسائلها، بدل افتراضها ضمنيًا؛ وثانيها، بناء المستويات الخمسة بوصفها سلسلة سببية تتيح تشخيص موضع الخلل: هل يقع في المرجعية، أم في التشريع، أم في الأداة، أم في التنفيذ، أم في القياس، بدل الاكتفاء برصد النتيجة النهائية؛ وثالثها، توسيع حقيبة أدوات السياسة لتشمل مؤسسات المالية الاجتماعية الإسلامية، وإخضاعها لمعايير التنفيذ والقياس والمساءلة نفسها التي تخضع لها الأدوات المعاصرة. ومن حيث تصنيف الإسهام، تندرج الدراسة ضمن المقالات المفاهيمية من نوع «بناء النموذج» الذي يقترح بنية علاقات بين مفاهيم قابلة للاختبار اللاحق، لا ضمن «التركيب النظري» الذي يقتصر هدفه على دمج تيارات الأدبيات في فهم موحد لظاهرة ما (Jaakkola, 2020). وبذلك تعالج الدراسة فجوة لم تحسمها الدراسات المقارنة السابقة، إذ انشغل معظمها بسؤال تفسيري هو: هل يفسر العامل الديني تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة في المجتمعات المسلمة؟ (Spierings et al., 2009; Rahman, 2025)، ولم ينتقل إلى سؤال التصميم: كيف تُبنى سياسة اقتصادية تحقق العدالة بين الجنسين انطلاقًا من المرجعية الإسلامية، وبأدوات قابلة للتنفيذ والقياس والمساءلة؟

الأساس النظري للإطار التكاملي

يستند الإطار المقترح إلى بنية نظرية متدرجة من ثلاث ركائز، لكل منها وظيفة محددة في التحليل. فالركيزة الأولى معيارية، وتتمثل في نظرية مقاصد الشريعة بوصفها المرجعية التي تحدد غايات السياسة وحدود وسائلها؛ إذ تُقرأ مقاصد حفظ النفس والعقل والنسل والمال، وصيانة الكرامة الإنسانية، باعتبارها غايات تستلزم سياسات ومؤسسات فعلية، لا أحكامًا مقررة فحسب، وهو ما يتيحه التناول المقاصدي للتنمية الذي يربط المقاصد برفاه الإنسان وعدالة التوزيع (Chapra, 2008)، والقراءة النظمية للمقاصد التي تجعلها معيارًا لتقويم الاجتهاد والسياسات في ضوء مدى تحقيقها لغاياتها (Auda, 2008). والركيزة الثانية تقويمية، وتتمثل في منهج القدرات وإطار الموارد والوكالة والإنجاز (Sen, 1999; Kabeer, 1999)، ويُوظَّف في الدراسة أداةً لقياس مدى تحول الحق المقرر إلى قدرة فعلية ونتيجة متحققة، لا مرجعيةً بديلة في تحديد الغايات. أما الركيزة الثالثة فتشغيلية، وتُستمد من أدبيات تحليل تنفيذ سياسات المساواة والتحليل المؤسسي، التي تنقل معيار نجاح السياسة من اعتمادها إلى جودة تنفيذها وآثارها الفعلية (Engeli & Mazur, 2018). وتستعين الدراسة على نحو انتقائي برؤى الاقتصاد السياسي النسوي في تحليل اقتصاد الرعاية والعمل غير المدفوع (Addati et al., 2022)، بوصفها أداة تشخيصية تكشف العوائق البنيوية أمام المشاركة الاقتصادية، دون أن تتبنى افتراضاتها الفلسفية بشأن الأسرة وتوزيع الأدوار مرجعيةً للإطار.

ويطرح الجمع بين المرجعيتين إشكالًا معرفيًا لا يصح تجاوزه بالاختزال؛ فالعدل في التصور الإسلامي يعني إعطاء كل ذي حق حقه ووضع الأمور في مواضعها، وهو أوسع من المساواة الحسابية، في حين تتأسس المساواة بين الجنسين في الخطاب السياساتي الغربي المعاصر على مرجعية حقوقية فردية. ومع ذلك، فإن المساواة ليست غريبة عن التصور الإسلامي؛ إذ عدّها ابن عاشور مقصدًا عامًا من مقاصد التشريع، فالأصل استواء الناس في الأحكام ما لم يقم مانع معتبر يقتضي التفريق (Ibn Ashur, 2006, pp. 146–153). وتتعامل الدراسة مع هذا التباين عبر ثلاثة ضوابط منهجية: الأول، التمييز بين مستويات التحليل؛ إذ يبقى الاختلاف قائمًا في مستوى الأسس المعرفية ومصدر الإلزام، فالوحي ومقاصده من جهة، والعقد الاجتماعي والحقوق الفردية من جهة أخرى، ولا تدّعي الدراسة توحيدهما، وإنما تبحث التلاقي في مستوى الغايات الوسيطة القابلة للاشتراك، كمنع الظلم، وحماية الملكية والكسب، وإزالة التمييز غير المبرر، ثم في مستوى الأدوات. والثاني، مبدأ التكافؤ الوظيفي المستمد من منهج القانون المقارن، الذي يقارن المؤسسات بحسب المشكلة التي تعالجها لا بحسب مسمياتها أو أسسها (Zweigert & Kötz, 1998)؛ فالنفقة والزكاة والوقف من جهة، والتحويلات والضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية من جهة أخرى، تُقارن بوصفها استجابات لمشكلة الأمن الاقتصادي، مع بقاء كل منها قائمًا على منطقه الخاص. والثالث، استقلال التفسير عن المؤشر؛ فاعتماد مؤشر مشترك، كالدخل أو ملكية الأصول أو القدرة على اتخاذ القرار، لا يعني تبني الفلسفة التي نشأ في سياقها، إذ يبقى المؤشر أداة رصد، ويظل الحكم على دلالته محكومًا بالمرجعية؛ فاختلاف أنصبة الميراث المقررة نصًا لا يُعد في هذا الإطار فجوة ينبغي سدها، في حين يُعد حرمان المرأة من نصيبها المقرر ظلمًا يجب رصده ومعالجته. وبذلك يُستوعب التمكين في الإطار بوصفه وسيلة لتحقيق مقاصد العدل والكرامة وحفظ المال، لا غاية مستقلة عن منظومة الحقوق والواجبات، وهو ما يتسق مع النقاش المعاصر حول العلاقة بين العدل والمساواة في الفقه الإسلامي (Mir-Hosseini et al., 2013).

RESEARCH METHOD – منهج البحث

اعتمدت الدراسة مراجعة تحليلية مقارنة موجهة، وهي أقرب إلى الدراسة النظرية التركيبية منها إلى المراجعة المنهجية الشاملة، وتكونت مادتها من ثلاثة أنواع من المصادر: النصوص القرآنية ذات الصلة بالملكية والكسب والكرامة والتكافل؛ والدراسات الأكاديمية المحكمة في الاقتصاد والتنمية والاقتصاد الإسلامي؛ والتقارير والسياسات المرجعية الصادرة عن مؤسسات دولية، من أبرزها البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأُعطيت الأولوية للدراسات والتقارير المنشورة بين عامي 2019 و2026، مع الاستعانة بمراجع تأسيسية أقدم عند الحاجة النظرية.

وجرى اختيار المصادر وفق أربعة معايير: الارتباط المباشر بموضوع الحقوق والمشاركة الاقتصادية؛ والموثوقية الأكاديمية أو المؤسسية؛ ووضوح المنهج أو الأساس الذي تستند إليه النتائج؛ وإمكان الوصول إلى النص الكامل أو البيانات الببليوغرافية اللازمة للتحقق منه، واستُبعدت المواد الدعائية، والمقالات غير الموثقة، والمراجع التي تعذر استكمال بياناتها، ثم صُنفت المادة في مصفوفة تحليلية اشتملت على المرجعية القيمية، والحقوق الاقتصادية، وسياسات العمل والأجور، والتمويل والحماية الاجتماعية، والرعاية، وآليات التنفيذ، ومؤشرات القياس.

واعتمدت المقارنة مبدأ التكافؤ التحليلي، بحيث يُقارن المبدأ بالمبدأ والتطبيق بالتطبيق، مع تجنب مقارنة التصور المعياري في أحد السياقات بالواقع التطبيقي المتعثر في السياق الآخر، كما استُخدم التحليل التركيبي لاستخلاص العناصر القابلة للدمج في إطار سياسات اقتصادية منسجم مع المرجعية الإسلامية ومستفيد من الخبرات المؤسسية المعاصرة.

وتفصيلًا لذلك، مرّ التحليل بأربع خطوات إجرائية: (1) الانتقاء: حُددت المصادر الإسلامية من النصوص القرآنية والحديثية المتصلة مباشرة بالملكية والكسب والميراث والتراضي والتكافل، ومن الدراسات المقاصدية والاقتصادية الإسلامية المحكمة، وحُددت مصادر السياسات الغربية من الاتفاقيات الدولية والتقارير المؤسسية والدراسات التقويمية المحكمة التي تقدم أدلة على التنفيذ والأثر. (2) الترميز: صُنفت كل وحدة تحليل في المصفوفة وفق ستة معايير مقارنة ثابتة: مصدر الإلزام ومرجعيته، ووحدة التحليل (الفرد أو الأسرة أو المجتمع)، وصاحب الحق والمكلف بالواجب، ونوع الأداة (تشريعية أو مالية أو خدمية أو معلوماتية)، والجهة المنفذة، ومؤشر النتيجة. (3) المقارنة: أُجريت المقارنة أفقيًا داخل المستوى الواحد فقط؛ فيُقارن المبدأ الإسلامي بالمبدأ المعياري في السياسات الغربية، والأداة بالأداة وفق مبدأ التكافؤ الوظيفي، والدليل التطبيقي من المجتمعات المسلمة بالدليل التطبيقي من الدول الغربية، وحين يُستشهد بأثر سياسة غربية مطبقة، يقابَل بأدلة التطبيق في المجتمعات المسلمة، لا بالنص المعياري الإسلامي، وهو ما يضمن الاتساق التحليلي ويمنع المقارنة غير المتكافئة. (4) التركيب: استُخلصت العناصر القابلة للدمج عبر ثلاثة اختبارات متتابعة: اختبار الاتساق مع المقاصد والأحكام القطعية، واختبار الفاعلية في ضوء الأدلة التطبيقية المتاحة، واختبار القابلية للقياس؛ فما اجتاز الاختبارات الثلاثة أُدرج في المستوى المناسب من الإطار، وما خالف الاختبار الأول استُبعد مهما بلغت فاعليته.

أما تطبيق الإطار على قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في إندونيسيا فهو تطبيق تحليلي توضيحي، يعتمد على أدلة ثانوية منشورة في دراسات محكمة من إندونيسيا وسياقات مقارنة، ويهدف إلى بيان قابلية الإطار للتشغيل وتحديد مؤشراته، لا إلى قياس أثر سببي؛ وقد اختير هذا القطاع لأنه يجمع بين أداة اقتصادية ذات مرجعية إسلامية صريحة، وفئة مستفيدة تمثل النساء نسبة معتبرة منها، وأدبيات تطبيقية تسمح بتتبع العلاقة بين الوصول والقدرة والنتيجة.

وانتظم مسار التحليل بدءًا من تحديد المرجعيات والمفاهيم الأساسية، ثم تحليل الحقوق والأدوات الاقتصادية وآليات التنفيذ، وصولًا إلى مؤشرات القياس والمساءلة، ومن ثم بناء الإطار التكاملي المقترح. وتظل نتائج الدراسة ذات طبيعة نظرية تحليلية، ولا تدعي قياس علاقة سببية أو تمثيل جميع الدول والمجتمعات الإسلامية أو الغربية؛ وهو ما يحدد نطاق الاستنتاجات ويفتح المجال لاختبار الإطار المقترح في دراسات ميدانية لاحقة.

RESULTS AND DISCUSSION– المناقشة والنتائج

1. من المساواة الشكلية إلى العدالة الاقتصادية

تشير المساواة الشكلية إلى تطبيق قاعدة واحدة على الجميع، بينما تهتم العدالة بالحقوق والفرص والنتائج والعوائق التي قد تجعل القاعدة الواحدة غير كافية، أما التمكين الاقتصادي فيتعلق بقدرة الفرد على الوصول إلى الموارد واتخاذ القرار وتحويل

الفرص إلى إنجازات فعلية. ويؤكد إطار الموارد والقدرة والإنجاز أن امتلاك مورد أو حق قانوني لا يكفي إذا غابت الوكالة والقدرة المؤسسية على استخدامه (Kabeer, 1999, pp. 435–464).

وعليه، لا تعني العدالة الاقتصادية التطابق في جميع الأدوار، ولا يجوز استخدامها لتبرير الحرمان أو التمييز غير المشروع، المعيار الأكثر فائدة للسياسة هو: حماية الحق، وإزالة العائق غير المبرر، وتوزيع كلفة الرعاية بعدالة، وضمان الوصول إلى العمل اللائق والتمويل والحماية، ثم قياس النتائج بصورة منفصلة بحسب الجنس والفئات الاجتماعية.

وبناءً على هذا التمييز، لا يكفي تقويم السياسات الاقتصادية استنادًا إلى المساواة الشكلية في صياغة القواعد أو إتاحة الفرص؛ إذ إن الاعتراف بالحق أو توفير المورد لا يعنيان بالضرورة امتلاك القدرة الفعلية على تحويلهما إلى حرية اختيار أو منفعة متحققة في الواقع (Sen, 1999)، ومن ثم، يستفيد الإطار التكاملي المقترح في هذه الدراسة من منظور القدرات ومن الأدبيات المعاصرة في قياس التمكين الاقتصادي، ويحلل السياسة من خلال ثلاث حلقات مترابطة: تتمثل الأولى في عدالة الوصول إلى الموارد والخدمات والفرص الاقتصادية، وتتعلق الثانية بالقدرة الفعلية على استخدام تلك الموارد، وتحديد الأهداف، واتخاذ القرارات، والتصرف من أجل تحقيقها، وهي أبعاد أساسية في قياس قدرة المرأة على الفعل والتأثير (Donald et al., 2020)، بينما تركز الحلقة الثالثة على النتائج الاقتصادية والاجتماعية المتحققة، مثل تحسن الدخل، والأمن الاقتصادي، والاستقلال المالي، والقدرة على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية (Laszlo et al., 2020)، ويساعد هذا التحليل على كشف الفجوة بين الاعتراف القانوني بالحقوق والقدرة الفعلية على الانتفاع بها، كما يمنع اختزال التمكين في مجرد زيادة أعداد المستفيدات أو المشاركات؛ لأن قياس التمكين يتطلب الجمع بين مؤشرات الفرص والقدرات والنتائج الفعلية، مع التمييز بين مستوى تمكين المرأة ومستوى المساواة بينها وبين الرجل (الجهنى، 2020؛ UNDP & UN Women, 2023)، وبذلك تصبح العدالة الاقتصادية معيارًا لتقويم فاعلية السياسة وآثارها العملية، لا مجرد إعلان قانوني لمبدأ المساواة.

2. الأساس الإسلامي للحقوق والعدالة الاقتصادية

يقوم المنظور الإسلامي على كرامة الإنسان والمسؤولية الأخلاقية والعدل ومنع الظلم، ويقرر القرآن أصل الاستحقاق المالي للنساء والرجال في قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ (النساء: 32)، كما يقرر حق النساء في الميراث (النساء: 7)، ويحظر أكل الأموال بالباطل ويشترط التراضي في المعاملات (النساء: 29)، ويترتب على ذلك الاعتراف بالأهلية المالية والملكية والتصرف المشروع، مع خضوع النشاط الاقتصادي لقواعد الأمانة وعدم الاستغلال.

ولا تكتمل دلالة هذه الحقوق إلا بتحويلها إلى قدرة عملية على التعلم والعمل والمشاركة الاقتصادية؛ فالتمكين الاقتصادي في المنظور الإسلامي لا يعني مجرد الاعتراف النظري بأهلية المرأة وملكيتها، بل يتطلب تنمية معارفها ومهاراتها، وتوفير بيئة اجتماعية ومؤسسية داعمة لمشاركتها، بما يمكّنها من توظيف مواردها في تحقيق استقلالها والإسهام في تنمية مجتمعها، ومن ثم، فإن العدالة الاقتصادية تجمع بين حماية الحق، وإزالة العوائق التي تحد من ممارسته، وتوفير الوسائل التي تحول الأهلية المالية إلى مشاركة اقتصادية وتنموية فعلية، في إطار يراعي المبادئ الإسلامية والسياق الاجتماعي (عتيبة، 2020).

نماذج تطبيقية للمشاركة الاقتصادية للمرأة ودور الدولة في صدر الإسلام

وفي ضوء ما سبق من النصوص القرآنية والهدي النبوي، لم تقتصر مكانة المرأة الاقتصادية في صدر الإسلام على الاعتراف النظري بحقوقها المالية، بل ظهرت في صور عملية من الكسب المشروع والتعاملات المالية والمشاركة في بعض مجالات العمل والتجارة، مع مراعاة الضوابط الشرعية والمسؤوليات الأسرية. وبذلك يتضح أن الأهلية الاقتصادية للمرأة كانت ممارسة واقعية في المجتمع الإسلامي الأول، وليست مجرد مبدأ نظري أو تقرير قانوني (أبو شقة، 1999).

وتبرز خديجة بنت خويلد رضي الله عنها نموذجًا تاريخيًا لممارسة المرأة التجارة وإدارة المال؛ إذ تذكر المصادر أنها كانت صاحبة مال، وتستأجر الرجال للعمل في تجارتها وتدفع إليهم مالها للمضاربة، ومع أن نشاطها التجاري بدأ قبل البعثة، فإن استحضار هذا النموذج يوضح قدرة المرأة على إدارة رأس المال وممارسة التجارة، كما يدل على أن النشاط الاقتصادي لم يكن حكرًا على الرجال، وقد أشارت دراسة تاريخية إلى نماذج أخرى لنساء مارسن البيع والشراء والمضاربة والتعامل مع الأسواق في مكة والمدينة (كريم، 2019: 96).

كما يمثل ما ورد في شأن زينب بنت جحش رضي الله عنها نموذجًا للمشاركة في العمل والكسب والإنفاق؛ فقد عُرفت بعملها بيدها وتصدقها من دخلها (مسلم، رقم 2452)، وتكشف هذه الممارسة عن الجمع بين النشاط الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية، إذ لم يكن الكسب غاية فردية محضة، بل وسيلة لتحقيق التكافل ومساعدة المحتاجين، ولا يعني ذلك إلزام المرأة بممارسة العمل خارج المنزل، وإنما يدل على مشروعية العمل والكسب متى كانا في إطار الضوابط الشرعية والآداب العامة.

وعلى مستوى الدولة، انتقلت العناية بالفئات الضعيفة من نطاق الاعتراف بالحق الفردي إلى نطاق المسؤولية المؤسسية، ففي عهد الخلفاء الراشدين، وبخاصة في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، اهتمت الدولة بتنظيم بيت المال والعطاء، وتقديم الرعاية للفقراء وكبار السن، ومنهم النساء، كما شملت الإعانات الأرامل والنساء المحتاجات وغير القادرات على الكسب (Nadvi & Khalid, 2023, pp. 63–64)

وتكشف هذه الإجراءات عن سياسة اقتصادية واجتماعية لم تقتصر على جمع الموارد العامة، بل اتجهت إلى توظيفها في حماية الفئات الأكثر تعرضًا للحاجة وتحقيق قدر من الأمن الاقتصادي.

وتذكر بعض الدراسات التاريخية كذلك رواية عن إسناد مهمة الاحتساب والرقابة على السوق إلى الشفاء بنت عبدالله رضي الله عنها في عهد عمر بن الخطاب، بما يتصل بمراقبة الموازين ومنع الغش (كريم، 2019:ص 92).

غير أن هذه الرواية ينبغي أن تُعرض بصياغة حذرة، بعد التحقق من مصادرها ودرجة ثبوتها، ولا تُجعل دليلًا حاسمًا إلا بعد استكمال التحقيق التاريخي، وإذا ثبتت، فإن دلالتها تتصل بإمكان مشاركة المرأة في الحوكمة الاقتصادية والرقابة على المعاملات.

وبذلك تكشف هذه النماذج عن ترابط ثلاثة مستويات في التصور الإسلامي: تأصيل الحقوق من خلال القرآن والسنة، وتجسيدها في ممارسات اقتصادية فردية، وتحويلها إلى مسؤولية مؤسسية من خلال بيت المال والعطاء، ولا يُقصد من استحضار هذه النماذج إسقاط الماضي على الحاضر بصورة مباشرة، وإنما الإفادة منها في بناء سياسات معاصرة تربط بين حماية الحقوق، والتمكين الاقتصادي، والحماية الاجتماعية.

ولا يختزل هذا الأساس العدالة في علاقة الفرد بالسوق؛ فهو يضم التكافل والأسرة والمسؤولية الاجتماعية، ويمكن للزكاة والوقف والتمويل الإسلامي أن تتحول من أدوات إعانة مؤقتة إلى أدوات لبناء الأصول والمهارات والمشروعات إذا ارتبطت بالتدريب والحَوْكمة والمتابعة، وتؤكد أدبيات التمويل الإسلامي إمكان توسيع الشمول المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي، مع ضرورة معالجة كلفة المعاملات والمخاطر والقدرة المؤسسية (Mohieldin et al., 2012).

كما أظهرت دراسات تطبيقية أثرًا إيجابيًا محتملًا للتمويل الأصغر الإسلامي في الدخل والادخار والقدرة على اتخاذ القرار، مع تفاوت النتائج بحسب تصميم البرنامج والسياق (Islam, 2021, pp. 26–45; Rahayu, 2020).

غير أن الاستناد إلى المرجعية الإسلامية لا يعفي السياسة من الاختبار، فوجود الحق في النص لا يعني بالضرورة وصول النساء إلى الملكية أو الميراث أو التمويل أو العمل اللائق، وقد تنشأ فجوة التطبيق من العرف الاجتماعي، وضعف التوثيق، وقصور الإنفاذ، وغياب البيانات، أو تصميم مؤسسات الزكاة والوقف والتمويل بصورة لا تراعي احتياجات المستفيدات، لذلك يجب التمييز بين الحكم الشرعي والتفسير البشري والممارسة الاجتماعية، مع إخضاع السياسات لمعيار الأثر والعدل (Mir-Hosseini et al., 2013; Rahman, 2025, pp. 50–73).

3. مقاربات السياسات الغربية المعاصرة

لا توجد سياسة غربية واحدة؛ فالدول تختلف في نظم الرفاه والضرائب وسوق العمل والأسرة، ومع ذلك، تتكرر حزمة من الأدوات: حظر التمييز، والأجر المتساوي للعمل المتساوي أو ذي القيمة المتساوية، وشفافية الأجور، وإجازات الأمومة والأبوة والوالدين، وخدمات رعاية الأطفال، والعمل المرن، والموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، وآليات الشكاوى والرصد، وقد رسخت اتفاقيتا منظمة العمل الدولية رقم 100 ورقم 111 معيارَي الأجر المتساوي ومنع التمييز في الاستخدام والمهنة (ILO, 1951, 1958).

وتبرز الرعاية بوصفها نقطة وصل بين الأسرة والسوق، فحين تتحمل النساء الحصة الأكبر من العمل المنزلي والرعائي غير المدفوع، تتراجع ساعات العمل المدفوع وفرص الترقية والدخل التراكمي، لذلك تربط السياسات الحديثة بين الإجازة المدفوعة وخدمات الطفولة والرعاية طويلة الأجل والحماية للعاملين في القطاع غير الرسمي (Addati et al., 2022).

كما تبين المقارنات الاقتصادية أن تصميم سياسات الأسرة يؤثر في تشغيل النساء وتوزيع العمل داخل الأسرة، لكنه قد ينتج آثارًا جانبية إذا أدى إلى عزل النساء في مسارات وظيفية منخفضة الترقية (Olivetti & Petrongolo, 2017, pp. 205–230).

وتتمثل قوة هذه المقاربات في قابلية الأدوات للتنفيذ والقياس، إلا أن نتائجها تكشف حدود المساواة القانونية وحدها، فتستمر فجوات الأجر والقيادة بسبب بنية المهن وساعات العمل والأمومة والمعايير الاجتماعية والتحيزات المؤسسية (Blau & Kahn, 2017, pp. 789–865; Goldin, 2014, pp. 1091–1119; Jayachandran, 2021, pp. 363–387).

ومن ثم، لا ينبغي تقديم التجارب الغربية بوصفها نتيجة مكتملة، بل بوصفها مختبرًا متنوعًا للأدوات والآثار المقصودة وغير المقصودة.

4. مقارنة متوازنة بين المنظورين

محور المقارنة	المنظور الإسلامي	السياسات الغربية المعاصرة
المرجعية	العدل، الكرامة، التكافل، حفظ الحقوق والأسرة، وضوابط الكسب المشروع.	المساواة القانونية، الحقوق الفردية، عدم التمييز، وتكافؤ الفرص.
وحدة التحليل	الفرد داخل شبكة الأسرة والمجتمع والمسؤولية الأخلاقية.	الفرد المواطن/العامل، مع اختلاف موقع الأسرة باختلاف نظام الرفاه.
الحقوق الاقتصادية	استقلال الذمة المالية، الملكية، الميراث، الكسب والتعاقد المشروع.	المساواة في التوظيف والأجر والائتمان والملكية والترقية والحماية.
أدوات الحماية	الزكاة، الوقف، النفقة، التكافل، التمويل المتوافق مع الشريعة.	الضرائب والتحويلات والضمان والتأمين والخدمات العامة وإجازات الرعاية.
نقطة القوة	تماسك قيمي واجتماعي وأدوات تضامن قابلة للتعبئة محليًا.	تفصيل تشريعي ومؤسسي، بيانات، مؤشرات، وآليات شكوى ومساءلة.
فجوة التطبيق	الخلط بين العرف والحكم، ضعف الإنفاذ والبيانات وتوجيه أدوات التكافل.	استمرار فجوات الأجر والقيادة والرعاية رغم المساواة القانونية.
قابلية التكامل	توفير المرجعية الأخلاقية والشرعية والقبول المجتمعي.	توفير أدوات التصميم والتنفيذ والقياس والتقييم القابلة للتكييف.

تكشف المقارنة أن مجال التكامل لا يقع في دمج مرجعيتين فلسفيتين دمجًا اعتباطيًا، بل في التمييز بين القيم والأدوات، ويمكن للمجتمعات الإسلامية أن تستفيد من شفافية الأجور، وخدمات الرعاية، وقواعد البيانات، وتقييم الأثر، وآليات الشكاوى، والموازنات المستجيبة للاحتياجات، مع إخضاع هذه الأدوات لمبادئ العدل والكرامة والأسرة والكسب المشروع، وبالمقابل، يلفت المنظور الإسلامي الانتباه إلى أن السوق لا يعمل منفصلًا عن الأخلاق والعلاقات الأسرية والتكافل الاجتماعي.

2026 ANNUAL INTERNATIONAL INTERDISCIPLINARY CONFERENCE AND RESEARCH EXPO (AIICARE)
Vol.3, No.1, 2026: December: 109-128

5. الإطار التكاملي المقترح: من القيمة إلى الأثر

تمثل المستويات الخمسة الآتية الإضافة المركزية للدراسة، وهي ليست قائمة منفصلة من التوصيات، بل سلسلة سببية: تحدد المرجعية مقصد السياسة؛ وتترجمه التشريعات إلى حقوق والتزامات؛ وتوفر الأدوات موارد وفرصًا؛ وتضمن المؤسسات التنفيذ؛ ثم تكشف المؤشرات ما إذا تحققت العدالة فعلًا.

المستوى	الهدف	أمثلة الأدوات	مؤشرات المتابعة
1- المرجعية القيمية	تحديد معنى العدالة وحدود الوسيلة.	الكرامة، استقلال الذمة، التكافل، حماية الأسرة، منع الاستغلال.	اتساق السياسة مع الحقوق والمقاصد ووضوح الفئات المستهدفة.
2- التشريع والسياسة	تحويل القيم إلى حقوق والتزامات قابلة للإنفاذ.	حماية الملكية والميراث، منع التمييز، معايير الأجر، إجازات الرعاية والعمل المرن.	الشكاوى المحسومة، زمن الإنفاذ، فجوات الأجر والترقية، الوصول للحقوق.
3- الأدوات الاقتصادية	إزالة قيود الموارد والمهارات والرعاية.	تمويل متوافق مع الشريعة، زكاة إنتاجية، وقف تعليمي، تدريب رقمي ومالي، حضانات.	التمويل المستدام، بقاء المشروعات، اكتساب المهارات، الاستقلال عن الدعم المؤقت.
4- المؤسسات والتنفيذ	تحديد المسؤولية والتنسيق والرقابة.	جهة قائدة، لوائح تنفيذ، قنوات شكوى، ربط الدولة بالقطاع الخاص ومؤسسات الزكاة والوقف.	نسب التنفيذ، جودة الخدمة، التغطية الجغرافية، كفاءة الإنفاق، رضا المستفيدين.
5- القياس والمساءلة	تحويل العدالة إلى نتائج قابلة للاختبار والتحسين.	بيانات مصنفة، خط أساس، أهداف زمنية، تقييم أثر، نشر تقارير دورية.	المشاركة، الدخل، الملكية، الوقت المخصص للرعاية، الحماية، القيادة، الفروق بين الفئات.

ويُوصى بالتركيز البحثي والتطبيقي على المستويين الرابع والخامس؛ لأن أغلب الفجوات لا تنشأ من غياب المبادئ أو كثرة المقترحات، بل من غموض الجهة المسؤولة، وضعف اللوائح، وعدم توفر بيانات خط أساس ومؤشرات نتائج، لذلك ينبغي أن يجيب أي برنامج مقترح بوضوح عن أربعة أسئلة: من ينفذ؟ وبأي موارد؟ وفي أي مدة؟ وكيف يقاس الأثر؟

تطبيق تحليلي مقترح للإطار التكاملي على قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في إندونيسيا

يُعدّ قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في إندونيسيا مجالًا مناسبًا لتطبيق الإطار التكاملي المقترح؛ لأنه يتيح تتبع العلاقة بين الوصول إلى الموارد المالية، والقدرة على استخدامها، والنتائج الاقتصادية المتحققة، فالتمويل الإسلامي يمكن أن يسهم في توسيع الشمول المالي وإتاحة الخدمات للفئات التي لا تصل إليها المؤسسات المالية التقليدية (Mohieldin et al., 2012)، وقد أظهرت أدلة تطبيقية من إندونيسيا أن صيغ التمويل الأصغر الإسلامي، سواء القائمة على المشاركة أو المديونية، حققت أثرًا إيجابيًا في دخول الأسر الريفية، مع تفوق نسبي للتمويل القائم على المشاركة، إلى جانب أهمية الالتزام بالضوابط الشرعية في تصميم المنتجات وتنفيذها (Fianto et al., 2018)، غير أن فاعلية هذا التمويل لا تتوقف على توفير رأس المال وحده؛ إذ تبين تجربة مؤسسات بيت المال والتمويل في إندونيسيا أن دعم المستفيدين بالبنية الأساسية والتدريب وبناء القدرات يمثل جزءًا مهمًا من آليات التمويل والتمكين (Wulandari & Kassim, 2016). وفيما يتعلق بالنساء، تشير دراسة إندونيسية إلى إمكان إسهام التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز التمكين الاقتصادي عند ارتباطه باحتياجات المستفيدات وقدراتهن الفعلية (Rahayu, 2020)، كما تدعم أدلة مقارنة من ماليزيا وجود أثر إيجابي للتمويل الأصغر في دخل النساء ومشاركتهن في عدد من القرارات الأسرية والاقتصادية (Al-Shami et al., 2018). وبناءً على ذلك، لا ينبغي تقويم سياسات التمويل الأصغر الإسلامي بعدد القروض أو المستفيدات فحسب، بل بمدى عدالة الوصول إلى التمويل، وقدرة النساء على استخدامه والتحكم في موارده، وما ينتج عنه من تحسن قابل للقياس في الدخل والأمن الاقتصادي والقدرة على اتخاذ القرار، مع مراعاة الشفافية والإنصاف والالتزام بالضوابط الشرعية.

ويستند الحكم بأن الوصول إلى التمويل لا يولّد التمكين تلقائيًا إلى أدلة تطبيقية متراكمة؛ فقد خلصت ست تجارب عشوائية محكمة لتوسيع الوصول إلى الائتمان الأصغر في البوسنة والهرسك وإثيوبيا والهند والمكسيك ومنغوليا والمغرب إلى أن آثاره «إيجابية بدرجة متواضعة، لكنها ليست تحويلية» (Banerjee et al., 2015). وكشفت دراسات ميدانية مبكرة أن نسبة معتبرة من القروض الممنوحة للنساء تخضع فعليًا لسيطرة أقاربهن من الذكور (Goetz & Sen Gupta, 1996)، وأن إقراض النساء قد يحسّن أوضاع الأسرة دون أن يمكّن المرأة نفسها، حين تُوجَّه القروض إلى أصول الأسرة ودخلها في ظل افتقار المرأة إلى ملكية مشتركة للأصول الإنتاجية (Garikipati, 2008). وتؤكد مراجعة كبير لأدلة جنوب آسيا أن التمويل الأصغر مدخل مهم للتمكين لكنه ليس «رصاصة سحرية»؛ إذ يتوقف أثره على السياق والالتزام المؤسسي والقدرة (Kabeer, 2005). وفي السياق الإسلامي تحديدًا، تُظهر الدراسات المشار إليها أن الأثر الإيجابي يقترن بالتدريب وبناء القدرات وملاءمة تصميم البرامج لاحتياجات المستفيدات (Wulandari & Kassim, 2016; Rahayu, 2020; Islam, 2021). ويترجم الإطار هذه الأدلة إلى مستوياته: فالوصول إلى التمويل يقع في المستوى الثالث، أما تحكم المرأة في استخدامه وملكيتها لما ينتج عنه من أصول فيتطلب ضمانات في المستويين الثاني والرابع، في حين يتطلب التحقق من الأثر الفعلي المستوى الخامس.

وعلى مستوى التشريع والسياسة، يقتضي تطبيق الإطار تحويل هذه المبادئ إلى قواعد وإجراءات قابلة للتنفيذ، من خلال ضمان شفافية شروط التمويل، وتيسير إجراءات الوصول إليه، وحماية المستفيدات من الرسوم غير الواضحة والممارسات الاستغلالية،

وتوفير آليات فعالة للشكاوى والمساءلة، كما ينبغي أن تضمن السياسات عدم التمييز في الوصول إلى التمويل، وأن تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية للنساء، ولا سيما صاحبات المشروعات الصغيرة والعاملات في القطاع غير الرسمي.

وعلى مستوى الأدوات الاقتصادية، يتطلب تفعيل التمويل الأصغر الإسلامي تجاوز الاقتصار على توفير رأس المال، وربط التمويل بمجموعة من الخدمات المساندة، تشمل التدريب المالي والإداري، وتنمية المهارات الرقمية، والإرشاد، وتيسير الوصول إلى الأسواق وقنوات التسويق. ويمكن لهذا التكامل بين التمويل وبناء القدرات أن يعزز قدرة المستفيدات على إدارة مشروعاتهن واستمرارها، وأن يزيد من فرص تحول التمويل إلى مصدر مستدام للدخل والتمكين الاقتصادي، بدل بقائه دعمًا مؤقتًا محدود الأثر (Islam, 2021; Rahayu, 2020).

ويتطلب تنفيذ هذا الإطار قيام تعاون مؤسسي بين مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، والبنوك الإسلامية، والتعاونيات، والجهات الحكومية، والجامعات، ومؤسسات الزكاة والوقف، وينبغي أن يحدد هذا التعاون مسؤوليات كل جهة في التمويل والتدريب والمتابعة، مع توفير قنوات مستقلة لتلقي الشكاوى ومعالجة التعثر وحماية المستفيدات. وبهذا تنتقل المسؤولية من تقديم التمويل بصورة منفردة إلى بناء منظومة مؤسسية متكاملة تضمن جودة الخدمة واستمراريتها.

لا ينبغي تقويم نجاح التمويل الأصغر الإسلامي بالاعتماد على عدد المستفيدات أو حجم التمويل الممنوح وحدهما، بل ينبغي قياس نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الفعلية من خلال مجموعة من المؤشرات المتكاملة، من أبرزها: استمرار المشروعات ونموها، وتحسن دخل المستفيدات، وزيادة ملكيتهن للأصول، وتطور قدرتهن على اتخاذ القرار، واكتساب المهارات، وتحسن الوصول إلى الأسواق، وانخفاض الاعتماد على الدعم المؤقت. كما ينبغي أن يشمل التقييم أثر التمويل في توزيع الوقت داخل الأسرة، ولا سيما الوقت الذي تخصصه النساء لأعمال الرعاية غير المدفوعة؛ حتى لا يؤدي توسيع النشاط الاقتصادي إلى زيادة أعبائهن دون تحقيق تحسن متوازن في أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية. وينسجم هذا النهج مع مفهوم التمكين الذي لا يقتصر على توافر الموارد، بل يشمل القدرة على استخدامها وتحويلها إلى إنجازات ونتائج ملموسة (Kabeer, 1999; Rahayu, 2020).

6. دلالات السياسة العامة والتوصيات المركزة

1. حماية الحقوق المالية القائمة قبل إنشاء برامج جديدة، ولا سيما توثيق الملكية والميراث والعقود والأجور وتوفير إنفاذ سريع ومنصف.
2. تحويل جزء من الزكاة والوقف والتمويل الإسلامي إلى مسارات إنتاجية تجمع التمويل بالتدريب والإرشاد والوصول إلى السوق، مع قياس بقاء المشروع والدخل لا عدد المستفيدات فقط.
3. معالجة اقتصاد الرعاية بوصفه بنية تحتية اقتصادية، من خلال خدمات طفولة مأمونة وميسورة، وإجازات أسرية متوازنة، وترتيبات عمل مرنة لا تُضعف الأجر أو الترقية.

4. اعتماد شفافية الأجور ومعايير موضوعية للتوظيف والترقية، وقنوات شكوى مستقلة تحمي العاملين والعاملات من الانتقام المؤسسي.
5. بناء قواعد بيانات مصنفة بحسب الجنس والعمر والموقع ونوع العمل، وربط الموازنة بأهداف زمنية ومؤشرات نتائج وتقييمات أثر منشورة.
6. اختبار الإطار المقترح في دولة أو مؤسسة محددة بدل الاكتفاء بالتعميم؛ ويُفضل البدء بقطاع التمويل الأصغر الإسلامي أو خدمات الرعاية لسهولة تحديد المستفيدين والنتائج.

7. حدود الدراسة ومسار البحث اللاحق

تقتصر الدراسة على التحليل النظري المقارن ولا تقيس الأثر السببي لأي سياسة، كما أن استخدام عبارتي «المجتمعات الإسلامية» و«المقاربات الغربية» لا يلغي التنوع الكبير داخل كل مجموعة، ويحتاج الإطار إلى اختبار ميداني يحدد سياقًا وقطاعًا وفئة مستهدفة وخط أساس ومجموعة مؤشرات، ويمكن لدراسة لاحقة بناء أداة ترميز لقياس اتساق السياسات مع المستويات الخمسة، ثم تطبيقها على دولتين أو مؤسستين ومقارنة النتائج.

CONCLUSION – الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن بناء سياسات اقتصادية داعمة للعدالة بين الجنسين في المجتمعات الإسلامية لا يتحقق بالاكتفاء بإعلان المساواة القانونية، ولا باستنساخ نماذج سياساتية جاهزة من سياقات مختلفة، وإنما يتطلب إطارًا يربط المرجعية الإسلامية بآليات التطبيق والقياس، فالمنظور الإسلامي يوفر أساسًا قيميًا وحقوقيًا يقوم على الكرامة الإنسانية، والعدل، واستقلال الذمة المالية، وحق التملك والكسب المشروع، والتكافل، في حين تقدم التجارب المعاصرة أدوات مؤسسية قابلة للاستفادة في مجالات منع التمييز، وشفافية الأجور، وسياسات الرعاية، والوصول إلى التمويل، وجمع البيانات وتقويم النتائج، ومن ثم، فإن مجال التكامل بين المنظورين لا يقوم على دمج المرجعيات أو نقل السياسات بصورة حرفية، بل على اختيار الأدوات الملائمة وتكييفها بما ينسجم مع القيم الإسلامية واحتياجات المجتمع وسياقه المؤسسي.

وتتمثل الإضافة العلمية للدراسة في الإطار التكاملي الخماسي الذي ينقل معالجة العدالة الاقتصادية من مستوى المبادئ العامة إلى سلسلة مترابطة تبدأ بتحديد المرجعية القيمية، ثم ترجمتها إلى تشريعات وسياسات، وتوفير الأدوات الاقتصادية المناسبة، وتحديد مؤسسات التنفيذ ومسؤولياتها، وتنتهي بقياس النتائج والمساءلة عنها، ويتميز عن الأطر الدولية القائمة بجعله المرجعية القيمية مستوى تحليليًا قابلًا للتقويم، وبإدراجه أدوات المالية الاجتماعية الإسلامية ضمن أدوات السياسة الخاضعة للقياس والمساءلة، ويبين هذا الإطار أن فاعلية السياسة لا تُقاس بمجرد وجود القانون أو عدد البرامج والمستفيدين، وإنما بقدرتها على إزالة العوائق غير المبررة، وتوسيع الوصول العادل إلى الموارد، وتمكين المستفيدين من استخدامها واتخاذ القرار بشأنها، وتحقيق نتائج قابلة للقياس في الدخل والأمن الاقتصادي والملكية والمشاركة، كما يوضح التطبيق التحليلي على التمويل الأصغر

الإسلامي في إندونيسيا أن توفير التمويل لا يصبح أداةً للتمكين إلا إذا اقترن ببناء القدرات، والشفافية، والالتزام الشرعي، والمتابعة المؤسسية، وقياس الأثر الفعلي.

وتظل نتائج الدراسة ذات طبيعة نظرية تحليلية؛ لذلك لا تقدم حكمًا سببيًا على فاعلية سياسة محددة، ولا تفترض تماثل المجتمعات الإسلامية أو التجارب الغربية، ومن ثم، تقترح الدراسة اختبار الإطار الخماسي ميدانيًا في دول أو مؤسسات وقطاعات محددة، ولا سيما مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي وسياسات الرعاية والحماية الاجتماعية، باستخدام بيانات مصنفة ومؤشرات خط أساس وتقييمات دورية للأثر. وبهذا يتحول مفهوم العدالة الاقتصادية من مبدأ معياري عام إلى عملية مؤسسية قابلة للتطبيق والقياس والتحسين المستمر.

REFERENCES – المراجع

المراجع العربية

أبو شقة، عبد الحليم محمد. (1999). *تحرير المرأة في عصر الرسالة: دراسة عن المرأة جامعة لنصوص القرآن الكريم وصحيحي البخاري ومسلم* (الطبعة الخامسة). دار القلم للنشر والتوزيع. https://archive.org/details/Tahrirmar2a

الجهنى، حنان بنت عطية الطورى. (2020). التمكين الاقتصادي للمرأة وفق رؤية تربوية إسلامية. *مجلة التربية*، (185، الجزء الأول)، 293–347. https://doi.org/10.21608/jsrep.2020.75973

الصوفي، حمدان عبد الله شحدة، وصايمة، سمية مصطفى، وأبو دقة، سناء إبراهيم محمد. (2021). تمكين المرأة في المجتمع الفلسطيني من منظور تربوي: دراسة تحليلية تأصيلية. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، *18*(69)، 216–246. https://jperc.uobaghdad.edu.iq/index.php/jperc/article/view/1161

عتيبة، آمال محمد حسن. (2020). التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية من المنظور التربوي الإسلامي. *مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية*، (4)، 325–405. https://doi.org/10.36046/2162-000-004-006

كريم، محمد شمس الدين. (2019). النساء التاجرات في مكة والمدينة في صدر الإسلام. *مجلة العلوم الإسلامية*، *2*(1)، 92–108. https://doi.org/10.26389/AJSRP.M051218

References

Addati, L., Cattaneo, U., & Pozzan, E. (2022). *Care at work: Investing in care leave policies and services for a more gender-equal world of work*. International Labour Organization. https://doi.org/10.54394/AQOF1491

Al-Shami, S. S. A., Razali, R. M., & Rashid, N. (2018). The effect of microcredit on women empowerment in welfare and decisions making in Malaysia. *Social Indicators Research, 137*(3), 1073–1090. https://doi.org/10.1007/s11205-017-1632-2

Al-Tirmidhī, M. ibn ʿĪsā. (1975). *Sunan al-Tirmidhī* (A. M. Shākir, M. F. ʿAbd al-Bāqī, & I. ʿA. ʿAwaḍ, Eds.; 2nd ed.). Maktabat wa-Maṭbaʿat Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī.

Auda, J. (2008). *Maqasid al-Shariah as philosophy of Islamic law: A systems approach*. International Institute of Islamic Thought.

Banerjee, A., Karlan, D., & Zinman, J. (2015). Six randomized evaluations of microcredit: Introduction and further steps. *American Economic Journal: Applied Economics, 7*(1), 1–21. https://doi.org/10.1257/app.20140287

Bishin, B. G., & Cherif, F. M. (2017). Women, property rights, and Islam. *Comparative Politics, 49*(4), 501–520. https://doi.org/10.5129/001041517821273026

Blau, F. D., & Kahn, L. M. (2017). The gender wage gap: Extent, trends, and explanations. *Journal of Economic Literature, 55*(3), 789–865. https://doi.org/10.1257/jel.20160995

Booley, A. (2024). Unveiling Islamic perspectives on women's rights in the family: Duty, honour, equality and human dignity. *Manchester Journal of Transnational Islamic Law & Practice, 20*(2), 62–84.

Chapra, M. U. (2008). *The Islamic vision of development in the light of Maqāṣid al-Sharīʿah* (Occasional Papers Series No. 15). International Institute of Islamic Thought. https://iiit.org/wp-content/uploads/The-Islamic-Vision-of-Development-in-the-Light-of-Maqasid-al-Shariah.pdf

The Clear Qur'an: A thematic English translation of the message of the Final Revelation (M. Khattab, Trans.). (2016). Book of Signs Foundation.

Donald, A., Koolwal, G., Annan, J., Falb, K., & Goldstein, M. (2020). Measuring women's agency. *Feminist Economics, 26*(3), 200–226. https://doi.org/10.1080/13545701.2019.1683757

Engeli, I., & Mazur, A. (2018). Taking implementation seriously in assessing success: The politics of gender equality policy. *European Journal of Politics and Gender, 1*(1–2), 111–129. https://doi.org/10.1332/251510818X15282097548558

Fianto, B. A., Gan, C., Hu, B., & Roudaki, J. (2018). Equity financing and debt-based financing: Evidence from Islamic microfinance institutions in Indonesia. *Pacific-Basin Finance Journal, 52*, 163–172. https://doi.org/10.1016/j.pacfin.2017.09.010

Garikipati, S. (2008). The impact of lending to women on household vulnerability and women's empowerment: Evidence from India. *World Development, 36*(12), 2620–2642. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0305750X0800137X

Goetz, A. M., & Sen Gupta, R. (1996). Who takes the credit? Gender, power, and control over loan use in rural credit programs in Bangladesh. *World Development, 24*(1), 45–63. https://doi.org/10.1016/0305-750X(95)00124-U

Goldin, C. (2014). A grand gender convergence: Its last chapter. *American Economic Review, 104*(4), 1091–1119. https://doi.org/10.1257/aer.104.4.1091

Hidayah, N. (2023). Gender, economy, and the law: Women entrepreneurs in Indonesian and Islamic legal perspectives. *Samarah: Jurnal Hukum Keluarga dan Hukum Islam, 7*(2), 1121–1143. https://doi.org/10.22373/sjhk.v7i2.17944

Ibn Ashur, M. al-T. (2006). *Treatise on maqāṣid al-sharīʿah* (M. el-T. el-Mesawi, Trans.). International Institute of Islamic Thought.

International Labour Organization. (1951). *Equal Remuneration Convention, 1951 (No. 100).* https://normlex.ilo.org/

International Labour Organization. (1958). *Discrimination (Employment and Occupation) Convention, 1958 (No. 111).* https://normlex.ilo.org/

Islam, M. S. (2021). Role of Islamic microfinance in women's empowerment: Evidence from Rural Development Scheme of Islami Bank Bangladesh Limited. *ISRA International Journal of Islamic Finance, 13*(1), 26–45. https://doi.org/10.1108/IJIF-11-2019-0174

Jaakkola, E. (2020). Designing conceptual articles: Four approaches. *AMS Review, 10*(1), 18–26. https://doi.org/10.1007/s13162-020-00161-0

Jayachandran, S. (2021). Social norms as a barrier to women's employment in developing countries. *Annual Review of Economics, 13*, 363–387. https://doi.org/10.1146/annurev-economics-012821-012307

Kabeer, N. (1999). Resources, agency, achievements: Reflections on the measurement of women's empowerment. *Development and Change, 30*(3), 435–464. https://doi.org/10.1111/1467-7660.00125

Kabeer, N. (2005). Is microfinance a "magic bullet" for women's empowerment? Analysis of findings from South Asia. *Economic and Political Weekly, 40*(44/45), 4709–4718. https://researchonline.lse.ac.uk/id/eprint/53089

Koburtay, T., Abuhussein, T., & Sidani, Y. M. (2023). Women leadership, culture, and Islam: Female voices from Jordan. *Journal of Business Ethics, 183*(2), 347–363. https://doi.org/10.1007/s10551-022-05041-0

Laszlo, S., Grantham, K., Oskay, E., & Zhang, T. (2020). Grappling with the challenges of measuring women's economic empowerment in intrahousehold settings. *World Development, 132*, Article 104959. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2020.104959

Mir-Hosseini, Z., Vogt, K., Larsen, L., & Moe, C. (Eds.). (2013). *Gender and equality in Muslim family law: Justice and ethics in the Islamic legal tradition*. I.B. Tauris.

Mohieldin, M., Iqbal, Z., Rostom, A., & Fu, X. (2012). *The role of Islamic finance in enhancing financial inclusion in Organization of Islamic Cooperation countries* (Policy Research Working Paper No. 5920). World Bank. https://doi.org/10.1596/1813-9450-5920

Nadvi, M. J., & Khalid, M. (2023). Exploring the historical significance of the social security and welfare systems in Islam: The era of ʻUmar ibn al-Khattab. *Journal of Al-Tamaddun, 18*(1), 59–65. https://doi.org/10.22452/JAT.vol18no1.5

OECD. (2023). *Joining forces for gender equality: What is holding us back?* OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/67d48024-en

Olivetti, C., & Petrongolo, B. (2017). The economic consequences of family policies: Lessons from a century of legislation in high-income countries. *Journal of Economic Perspectives, 31*(1), 205–230. https://doi.org/10.1257/jep.31.1.205

Rahman, F. Z. (2025). Islamic doctrine and women's economic rights: Implications of an ambiguous relationship for state policy in the Muslim world. *Politics and Religion, 18*(1), 50–73. https://doi.org/10.1017/S175504832500001X

Rahayu, N. S. (2020). The intersection of Islamic microfinance and women's empowerment: A case study of Baitul Maal wat Tamwil in Indonesia. *International Journal of Financial Studies, 8*(2), Article 37. https://doi.org/10.3390/ijfs8020037

Ramli, M. A., Rosele, M. I., Achmad, A. D., & Qotadah, H. A. (2023). Women's right of inheritance in Islam: Between the Sharia provision and demand of socio-cultural changes. *Khazanah Hukum, 5*(2), 171–182. https://doi.org/10.15575/kh.v5i2.29181

Sen, A. (1999). *Development as freedom*. Alfred A. Knopf.

Spierings, N., Smits, J., & Verloo, M. (2009). On the compatibility of Islam and gender equality: Effects of modernization, state Islamization, and democracy on women's labor market participation in 45 Muslim countries. *Social Indicators Research, 90*(3), 503–522. https://doi.org/10.1007/s11205-008-9274-z

United Nations Development Programme, & United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. (2023). *The paths to equal: Twin indices on women's empowerment and gender equality*. https://hdr.undp.org/content/paths-equal

Walby, S. (2005). Gender mainstreaming: Productive tensions in theory and practice. *Social Politics: International Studies in Gender, State & Society, 12*(3), 321–343. https://doi.org/10.1093/sp/jxi018

World Bank. (2024). *Women, business and the law 2024*. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-2063-2

World Bank Group. (2024). *World Bank Group gender strategy 2024–2030: Accelerate gender equality to end poverty on a livable planet*. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099061124182033630/pdf/BOSIB17e6952570c51b49812a89c05be6a4.pdf

Wulandari, P., & Kassim, S. (2016). Issues and challenges in financing the poor: Case of Baitul Maal Wa Tamwil in Indonesia. *International Journal of Bank Marketing, 34*(2), 216–234. https://doi.org/10.1108/IJBM-01-2015-0007

Zweigert, K., & Kötz, H. (1998). *An introduction to comparative law* (T. Weir, Trans.; 3rd ed.). Clarendon Press.